



أعلن عن إنجاز 15 ألف وحدة هذه السنة.. بلعربي: □
لا يوجد تغيير في سعر سكنات عدل

أعلن وزير السكن والعمران والمدينة محمد طارق بلعربي أمس السبت بمستغانم عن برنامج سكني إضافي بـ15 ألف وحدة سكنية في صيغة البيع بالإيجار عدل على المستوى الوطني سيتم الانطلاق في إنجازه خلال السنة الجارية.

وقال السيد بلعربي في لقاء صحفي على هامش زيارة العمل والتفقد لولاية مستغانم أن إمضاء الاتفاقية الخاصة بتمويل هذا البرنامج السكني الإضافي ستتم الأسبوع المقبل مع المقرض الشعبي الجزائري مؤكداً أن هذه الحصة الإضافية ستسمح بتلبية احتياجات جميع المكتتبين ولدا سيما المتأخرين والطاعنين.

وأضاف الوزير أنه سيتم بالتوازي مع هذا البرنامج تنظيم عملية كبرى لتوزيع التخصيصات على المكتتبين على المستوى الوطني نهاية مارس المقبل.

وقال السيد بلعربي أن ولاية مستغانم قامت بتسوية الوضعية المتعلقة بعقود السكنات والتجهيزات العمومية تنفيذاً للتعليمات الوزارية المشتركة داعياً الولاية إلى الإسراع في تنفيذ هذه القرارات التي تسمح لكل المواطنين بالحصول على عقودهم.

وتابع الوزير أن 2022 ستكون سنة تملك السكنات للمواطنين الذين سيستفيدون في حالة دفع كامل الحصة المتبقية من تخفيض قدره 10 في المائة من القيمة الإجمالية للسكن.

وصرح بلعربي قائلاً: أسعار السكنات ثابتة وواضحة في التعليمات الوزارية لسنة 2017 ولما يوجد تغيير في سعر سكنات عدل. وبعد اطلاعه عن كذب على وضعية برنامج البيع بالإيجار بولاية مستغانم أكد السيد بلعربي وضع خارطة طريق للانتهاء من المشاريع المتعلقة بهذه الصيغة (عدل 2) نهاية السنة الجارية موضحاً أن هذا الهدف يخص عدة ولايات على المستوى الوطني.

وبهذا الخصوص أمر الوزير المقاول المنجزة لمشروع 600 سكن بموقع استيدية ومسؤولي الوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره عدل بتسليم المشروع في غضون السنة الجارية.

ويضم برنامج البيع بالإيجار بولاية مستغانم 7.900 وحدة سكنية موزعة على 11 موقعا من بينها 5.381 سكن تم تسليمها للمكتتبين المستفيدين في إطار برنامج 2013 فيما لا تزال 2.519 وحدة قيد الإنجاز كما تمت الإشارة إليه.

وتندرج الزيارة التي قام بها وزير السكن في الخرجات الميدانية حيث سيقف على عدد من المشاريع وكذا الإشراف على مراسم توزيع مفاتيح سكنات على المستفيدين.

ن. أ

